بعض القيود الدخيلة في موضوعه.

ومن هنا نقول: أن الشريعة الإسلاميّة التي أوجبت طاعة ولي الأمر فيما يأمر بفعله من الأمور المباحة بطبعها، لابد لها أن تقيد إباحة تلك المباحات بعدم صدور الأمر بفعلها من قبل ولي الأمر، وهذا يعني أن صدور الأمر من قبله بفعل ما هو مباح بطبعه يؤدي إلى انتفاء قيد الإباحة فتسقط الإباحة بزوال قيدها، وهذا يعني تبدل الحكم بتبدل بعض القيود الدخيلة فيه، وهذا لا ينافي مدلول تلك الروايات كما ذكرنا.

وأخيراً نستنتج أن فكرة (منطقة الفراغ في التشريع الإسلامي) وان كانت جديدة من حيث التسمية بهذا الاسم لكنها في محتواها الأصلي فكرة إسلامية مطروحة من قديم ضمن فكرة وجوب طاعة ولي الأمر، ولها ضوابطها وموازينها ولا يرد عليها شيء من الاعتراضات المذكورة هذا وآخر دعوانا أن الحمد ﷲ رب العالمين.